بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجلسة الموقر
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة
أيها الحضور الكريم

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته ،،

يطيب لي بداية أن أعبر لأمانة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامجيها البيئة والتنمية المستدامة، عن شكر وتقدير حكومة بلدي سلطنة عمان، نظرا للجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل سلامة البيئة واستدامة مواردها. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجمهورية البرتغال الصديقة حكومةً وشعبًا على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم لهذا الحدث العالمي الهام.

أصحاب المعالي والسعادة
أيها الحضور الكريم
لا شك أن البرنامج الأممي للتنمية المستدامة 2030، قد أحرز تقدما ملموسا في العديد من المجالات التنموية. إلا أنه وكما أشرنا في مناسبات سابقة، لا تزال الحاجة ماسة لمضاعفة الجهود البيئية، خاصةً تلك المتعلقة بجودة الهواء والماء والتنوع الحيوي فيهما. وذلك نظرا للتطرف المقلق الذي تبديه الطبيعة، والمتمثل في الحرائق والذوبان والأعاصير واحترار المحيطات وغيرها من الظواهر، في مسعىً لاإراديٍ منها لاستعادة حالة الاستقرار.

معالي الرئيس الموقر
أيها الحضور الكريم
إن سلطنة عمان كانت ولاتزال ترتكز في تنميتها على استدامة البيئة والموارد الطبيعة، فهي الدولة التي ينص نظامها الأساسي على الالتزام بحماية البيئة ومكافحة التلوث. الأمر الذي ترجمته جملة من التشريعات كقانون المحميات

الطبيعية وقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث وقانون الثروة المائية الحيّة وغيرها. هدفاً إلى توجيه العملية التنموية نحو الشمال البيئي على بوصلة الاستدامة. الأمر الذي أكدت عليه الرؤية الوطنية الطموحة عمان 2040 في محورها الرابع "البيئة والموارد الطبيعية".

ولما كانت المنجزات البيئية لسلطنة عمان كثيرة ومتعددة، نخص بالذكر هنا بعضا مما تحقق في مجال حماية الموارد البحرية، ومنها: الانضمام الى الاتفاقيات الدولية الرامية الى حماية وسلامة البحار والثروة المائية وكان اخرها الاتفاقية الدولية لضبط وادارة مياة صابورة السفن وترسباتها، إنشاء 12 محمية بحرية وعدد من مناطق الصون البحرية، تنفيذ مشروعات استزراع الشعاب المرجانية الطبيعية والصناعية، استزراع العديد من غابات المنجروف، اعتماد خطة للطوارئ لمكافحة التلوث الزيتي، حظر استخدام اكياس البلاستك أحادية الاستهلاك، إنشاء 25 ميناء صيد لتنظيم مواسم وادوات وطرق الصيد الحرفي والحديث، تدشين مشروعات الاستزراع السمكي باستخدام التقنيات الحديثة، تفعيل الدور المجتمعي لحماية البيئة البحرية، وإجراء المسوحات والدراسات البيئية والسمكية بشكل دوري للتأكد من سلامة وجودة الحياة تحت الماء واستدامة المخزون السمكي.

وقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً، الحالة المستقرة للبحار العمانية، والمستويات الجيدة لدرجات الحرارة والحمضية ونسب الاكسيجين وازدهار الكلوروفيل، والتراكيز الامنة للعناصر الثقيلة والميكروبلاستك. وان مما يدعم نتائج هذه الدراسات، تلك المؤشرات الايجابية في أعداد صغار السلاحف، واستقرار أعداد الحوت الأحدب في بحار السلطنة، والمشاهدات المتزايدة للدلافين، وتحسن المخزون السمكي في المصائد الطبيعية.

أيها الحضور الكريم

إن سلطنة عمان وانطلاقا من نهجها الداعم للسلام والاستقرار العالمي ومن موقعها الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز وبحري عمان والعرب، تبذل قصارى الجهد لتأمين سلامة هذه الممرات وأساطيل الشحن التجاري العابرة، وتقديم أفضل الخدمات عبر موانئها التجارية السبعة. إلا أن ممارسات تفريغ مياه

التوازن والترسبات، ومخلفات الزيت من عمليات الشحن والتفريغ وتعبئة الوقود والحوادث غير المؤمنة، تكاد تكون أخطر المهددات لاستقرار البيئة البحرية في المنطقة والعالم. وعليه فإننا نقترح إضافة مؤشرات فرعية في قياس الهدف ال14 تعنى بتنظيم هذا القطاع على مستوى الدول والموانئ وشركات النقل البحري التابعة لها.

وفي الختام فاننا في سلطنة عمان نؤكد التزامنا الوطني بمواصلة جهود حماية البيئة وسلامة موائلها ودعم كافة الجهود الأممية الرامية الى تحقيق الاستقرار والتوازن البيئي في البحار والمحيطات والأوساط الأخرى ، من أجل بيئة نظيفة مستدامة لنا وللاجيال القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته